

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### أُحْقَيَةُ أَصَالَةِ التَّعْبُدِيَّةِ بِمَعْنَىِ الإِرَادَةِ وَالاِخْتِيَارِيَّةِ

لقد تحاورنا مطولاً حول «أصالة اختيارية العمل و توفر القدرة» وفقاً لمنظار المحققين النائيني و الخوئي إذ حثته «المواード و الهيئات» لا تدللان على هات الأصالة أساساً سوى هيئة الأمر و التحرير، وإنما قد عثينا على نموذج فقهي شهير سيعزز هذه النظرية الأصولية تماماً، فإن السيد البزري قد استعرض مسألة حول النائم العديم للاختيار قائلاً:

«مسألة ١: يصح الصوم من النائم ولو في تمام النهار إذا سبق منه النية في الليل وأما إذا لم تسبق منه النية فإن استمر نومه إلى الزوال بطل صومه و وجوب عليه القضاء إذا كان واجباً وإن استيقظ قبله نوى و صح كما أنه لو كان مندوباً واستيقظ قبل الغروب يصح إذا نوى.» [١]

و اللافت للأنظار أن كافة المحشين لم يعلقوا عليه إذ رغم أن النائم لا يمتلك القدرة و الإرادة و لكنه سيتجنب حقيقة التروك الصيام قهرياً و سيعذر ممثلاً و محققاً للصيام أيضاً إذ يكتفيه البناء على الترک منذ البداية، غير أن المحقق الخوئي قد علق هنا قائلاً:

«تقديم في مبحث النية: أن النية المعتبرة في باب الترک تغاير ما هو المعتبر في الأفعال، فإن اللازم في الثاني صدور كل جزء من الفعل عن قصد و إرادة مع نية القربة، وأما في الأول (الترک) فليس المطلوب إلا مجرد الاجتناب عن الفعل كما صرّح به في صحیحة محمد بن مسلم: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب» إلخ و معنى ذلك: أن يكون بعيداً عنه و على جانب و طرف و لا يقرب منه، وهذا يكتفي فيه بناؤه (الصائم) الارتكازي على عدم الارتكاب و لو كان ذلك لأجل عدم الداعي من أصله، أو عدم القدرة خارجاً، كالمحبوس الفاقد للمأكول أو المشروب (فلو نوى الصيام لاكتمل رغم أنه عاجز عن الترک) فاللازم فيه الاجتناب على نحو لو تمكّن من الفعل لم يفعل مع كونه لله. وهذا هو معنى كونه على جانب منه.» [٢]

فهذه نظرة فقهية و لكن الرؤية الأصولية لا تفكك بين التكليف المتعلق بالإقدام أو بالإهمال إذ الأصل الأولى العقلائي أن الفعل غير اختياري - حتى إحدى أجزائه - سعيد عرفاً مصادفاً للامتثال نظير الصائم المُنْهَبِ عن الأكل و نظير الساعي الذي قد نام أثناء السعي و... وبالتالي لا يتحتم أن يعد مقدوراً حتماً.

و ذلك مضاداً للمحقق النائيني الذي قد اختار التعبدية بمعنى الاختيار و الإرادة و لكن لا استمساكاً بمقتضى المواد و الهيئات، إذ لا يناسب العمل إلى المادة و الهيئة بل لأجل جوهرة «الأمر» المطلبة للاختيار و الإرسال.

و قد ساير المحقق الخوئي بدايةً مع نظرية أستاذه حول المواد قائلاً:

«أما الموارد فقد ذكرنا في بحث المشتق بشكل موسّع أنها موضوعة للطبيعة المهملة العارية عن كافة الخصوصيات (حتى الإرادة والاختيار فتحقق عقويًّا) وهي مشتركة بين الحصص الاختيارية و غيرها، مثلاً: مادة ضرب وهي «ض رب» موضوعة لطبيعيَّ الحدث الصادق على ما يصدر بالاختيار وبغيره من دون عنایة، و هكذا نعم وضع بعض المواد لخصوص الحصة الاختيارية، وذلك كالتعظيم والتجليل، والسُّخرية، و الهَّاك، و ما شاكل ذلك (كالإيمان والشَّرك فلو أرادهما لتحققت و إلا فلا) وأما الهيئات فأيضاً كذلك (أي الموارد) يعني أنها موضوعة لمعنى جامع بين المواد بشتى أشكالها وأنواعها أي سواء أكانت تلك المواد من قبل الصفات كمادة علم، و كرم، و أبيض و أسود، و أحمر، و ما شاكل ذلك أو من قبيل الأفعال، وهي قد تكون اختيارية كما في مثل قولنا ضرب زيد، و قام عمرو و ما شاكلها. وقد تكون غير اختيارية كما في مثل قولنا تحقق موت زيد، و أسرع النبض، و جرى الدم في العروق، و نحو ذلك. فالنتيجة انه لا أساس لأخذ الاختيار في في الأفعال لا مادة و لا هيئه.» [3]

ولكن المستعجب أن الشهيد الصدر قد ساق الصراع بأسلوب آخر قائلاً:

«أما الأصل اللغوي:

1. فلو فرض أنه ثبت بقرينة خاصة أن المادة – متعلق الأمر – مقيدة بالحصة الاختيارية من الفعل أمكن الرجوع إلى إطلاق الهيئة لإثبات أن وجوب هذه الحصة ثابت و (ناشط) حتى إذا وقعت الحصة غير الاختيارية.

2. كما أنه إذا ثبت إطلاق في المادة ثبت الإجزاء و سقوط الواجب لأن ما وقع يكون مصداقاً له لا محالة فلا يبقى أثر للتمسك بإطلاق الهيئة حينئذ (إذ قد امتنعت المادة – أي الموضوع) و هذا يعني أنه لابد من أن ينصب البحث على تشخيص إمكان التمسك بإطلاق المادة و عدمه (فهذا هو الصراع الرئيسي) فإن أمكن ثبت السقوط (حتى بلا اختيار أي التوصيلية) و إلا أمكن التمسك بإطلاق الهيئة لإثبات عدم السقوط (أي التبديلة) – على ما سوف يأتي الحديث عنه – و لا ينبغي الإشكال أن مقتضى الإطلاق اللغوي للمادة هو الاجتزاء بالحصة غير الاختيارية من الفعل أيضاً (أي التوصيلية) فلابد لمن يمنع هذا الإطلاق من إبراز مقيد له» [4]

ولكن ننفعه و نسائله: من أين نبع «تسليم الإطلاق اللغوي للمادة» فإن البارعين النائيين و الخوئي قد تجنبوا عن إطلاق المادة و الهيئة تماماً لأنهما ليسا بمقام تبيين حقيقة الاختيار و انعدامه إذ «ماهية المادة و هيئتها» مهملة من هذا البُعد – سوى هيئة الأمر – فالراهن «ضرب» الذي يُعد مطلقاً من حيث الشدة و الضعف و لكنه مهمّل من بعد الاختيار و غيره، وبالتالي قد مات إطلاق المادة.

أضف إليه الاصطدام ما بين إطلاق الهيئة و بين إطلاق المادة معاً و قد صرّح به الأصوليون كثيراً فأين التسالم لإطلاق المادة – دون إطلاق الهيئة.

[1] العروة الوثقى (عدة من الفقهاء، جامعه مدرسین). Vol. 3. ص 617 قم، جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[2] موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 21. ص 500 قم – ایران: مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي.

[3] خوئي ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). Vol. 2. ص 146 قم – ایران: انصاريان.

[4] صدر محمد باقر. 1417. بحوث في علم الأصول (الهاشمي الشاهرودي). Vol. 2. ص 67 قم – ایران: مؤسسة دائرة معارف الفقه الاسلامي.